دولـــــة فلســـــــطين

ديـوان المـوظفين العـامـ

State Of Palestine

General Personnel Council

مقترح دراسة:

تحقيق أهداف التنيمة المستدامة لفئات الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للتصنيف التربوي

" الواقع والرؤيا المستقبلية "

مقدم لـ:

مؤتمر جامعة بيرزيت الدولي

"التنمية المستدامة في ظل الصراعات"

2019

مقدم من ايمان نور/ مدير دائرة الرقابة الخارجية

اشراف فداء الكايد / مدير عام الادارة العامة للرقابة الخارجية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

أولاً: مشكلة الدراسة

ثانياً: فرضيات الدراسة

ثالثاً: الدراسات السابقة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: أهمية الدراسة

سادساً: مجتمع الدراسة

سابعاً: منهجية الدراسة

ثامناً: أقسام الدراسة

مقدمة:

على مدى الاعوام الاخيرة شهد المجتمع الدولي تقدماً ملحوظاً في النهوض بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وتوالت الجهود من أجل تعميم قضايا الاعاقة وجعلها استراتيجية شاملة في برامج التنمية العالمية الرئيسية وذلك لتحقيق التنمية المستدامة باسلوب متكامل، والانسان بشكل عام هو مكون من مكونات عملية التنمية الانسانية وذوي الاعاقة بشكل خاص مكون قادر على المشاركة في بناء المجتمع ودفع عجلته التنموية.

ان اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة متلازمة جنباً الى جنب مع أهداف التنمية المستدامة ومثال ذلك القضاء على جميع أشكال الفقر، حيث لن يكون بمقدور أية دولة ان تحقق اهداف التنمية المستدامة إلا عندما يكون الاشخاص ذوي الاعاقة مشمولين بجميع الجهود الإنمائية والإنسانية في ظل الإطار القانوني الذي ينظم تكاثف هذه الجهود انطلاقاً من عبارة (عدم ترك احد خلف الركب)، وتهتم التنمية المستدامة بالاشخاص ذوي الاعاقة باعتبارهم طاقة بشرية معطلة تحتاج إلى تنمية للاستفادة من الطاقات البشرية جميعها، حيث ان الجزء يشمل الكل وحتى لا يكون الجزء عبئاً على التنمية، لذا كان لا بد من اشراك وتمكين الاشخاص ذوي الاعاقة في المجتمع من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

أولاً: مشكلة الدراسة

تواجه فلسطين نوعاً من الحلقة المفرغة في المسألة الديمغرافية، وعدم القدرة على الاستفادة من القوى الفلسطينية المتزايدة، وتوظيفها في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي. حيث من المتوقع ان يرتفع عدد سكان دولة فلسطين، حسب الاتجاه الحالي للزيادة السكانية، الى الضعف بحلول العام 2050، وترتفع نسبة السكان في سن العمل مقارنة بالفئات العمرية الاخرى[1].

[1] اجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017-2022، فلسطين ص 13.

يُحدِث النمو السكاني المتسارع في أي مجتمع ضغوطاً حادةً على الموارد الطبيعية –التي تتصف بالندرة النسبية– وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات اللازمة، ولخصوصية المجتمع الفلسطيني والذي زادت فيه أعداد الاشخاص ذوي الاعاقة وفقا لبيانات تعداد السكان والمساكن والمنشآت للعام 2017 أن معدل انتشار الصعوبات بين الأشخاص في فلسطين زاد خلال السنوات العشر الماضية، حيث ان 225,228 شخصًا يعانون من صعوبة واحدة على الأقل بنسبة 5.8٪ من إجمالي سكان فلسطين مقارنة بنسبة 4.7٪ في العام 2007، كما ارتفع معدل البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2017 الى 37٪ بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر في القوى العاملة بعد ان كان 24٪ في العام2007[2].

لذا كان لابد من اطلاق المشاريع الريادية لتأهيل هذه الفئة من كلا الجنسين، ومن ثم توفير فرص عمل دائمة لهم من خلال الشراكات الاستثمارية بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، حيث تضمنت اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والبرتوكول الاختياري تمتع الاشخاص ذوي الاعاقة بجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية بشكل كامل ودون تمييز، وكذلك قانون المعاق الفلسطيني.

ومن هنا يُمكن طرح الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة: إلى أي مدى يمكن تحقيق اهداف التنمية المستدامة لفئات ذوي الاعاقة وفقا للتصنيف التربوي في فلسطين؟ وتندرج تحت هذا الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1– ما مدى ادراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن بعض القوانين المحلية؟

2– ما مدى تطبيق القوانين على ارض الواقع ومدى ملاءمتها وشموليتها لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة؟.

3- من هم الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على احداث تغيير في التنمية المستدامة والحد من نسبة البطالة؟

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشأت2017، شباط 2018، فلسطين.

4- ما هي النتائج والتوصيات من اجل النهوض بواقع الاشخاص ذوي الاعاقة في سبيل تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟.

ثانياً: فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى الرئيسة: يمكن تحقيق اهداف التنمية المستدامة لفئات من الاشخاص ذوي الاعاقة في فلسطين وفقا للتصنيف التربوي، وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- ادرجت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن القوانين المحلية.
2- يتم تطبيق القوانين على ارض الواقع من حيث مدى ملاءمتها وشموليتها لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
3- هناك فئات معينة من الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على احداث تغيير في التنمية المستدامة والحد من نسبة البطالة.

ثالثا: الدراسات السابقة:

أ- دراسة (عوادة، رنا 2007) بعنوان دمج المعاقين حركيا في المجتمع المحلي بيئيا واجتماعيا دراسة حالة في محافظة نابلس[3].

هدفت هذه الدراسة على التأكيد على الاساليب المناسبة التي تسهل انخراط المعاق في حياة المجتمع العامة وترى بان الوصول لهذه الاهداف يتم عبر مرحلتين متتاليتين بل متلازمتين الاولى اجتماعية الطابع تتلخص باخراج المعاق من عزلته عن طريق مجموعة من الانشطة والفعاليات التي تتيح له مساحة اكبر من المشاركة وتحت اشراف فريق من المتخصصين ممن لديهم القدرة على تأهيل المعاقين ودمجهم في المجتمع مما يتطلب استعداد المعاق النفسي والبدني، وتأهيل

[3] عوادة، رنا، دمج المعاقين حركيا في المجتمع المحلي بيئيا واجتماعيا دراسة حالة في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2007م.

المجتمع لقبول المعاق كفرد في المجتمع، وتتمثل المرحلة الثانية بالعوائق البيئية على المستوى العمراني والمعماري اذ ان عملية الدمج تتطلب من المعاق القدرة على التنقل والحركة.

خلصت هذه الدراسة الى ان عملية تأهيل دمج المعاق هي بمثابة مسألة وطنية تتعدى استعداد المعاق للدمج، وتتطلب المأزرة المجتمعية والاهلية والجهود المالية والقانونية التي يستطيع المعاق بتوافرها التكيف مع المجتمع والمساهمة كغيره في التنمية الوطنية المستدامة.

ب- دراسة (النجار، احمد 2009) بعنوان الوضع القانوني لاحتياجات المعاقين، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين[4]

هدفت هذه الدراسة الى القاء نظرة تاريخية على التشريعات الخاصة بالمعاقين ومدى فاعلية مؤسسات ومجموعات الضغط من اجل اقرار قوانين ومشاريع خاصة بهم.

وكان من اهم النتائج اهمية دور الهيئات والمجموعات غير الحكومية في المساهمة باقرار تشريعات خاصة بالمعاقين ووجود مجموعة من العقبات تحول دون تنفيذ القوانين على ارض الواقع.

ت- دراسة (marumoagae2012) بعنوان التمييز على اساس الاعاقة وحق ذوي الاعاقة في دخول سوق العمل DISABILITY DISCRIMINATION AND THE RIGHT OF DISABLED PERSONS TO ACCESS THE LABOUR MARKET[5]

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المعوقات والاسباب الثقافية والاجتماعية التي تمنع ذوي الاعاقة من دخول سوق العمل في جنوب افريقيا وكان من المعيقات نقص وسائل السلامة في العمل، صعوبة التنقل من والى العمل، الجهل في امكاناتهم الخاصة وعدم تقبل ارباب العمل لذوي الاعاقة وخلصت الى ضرورة ايجاد العدالة والمساواة في توظيف الاشخاص ذوي الاعاقة وتعديل ظروف العمل لتتلاءم مع الاعاقة.

---

[4] **النجار، احمد، الوضع القانوني لاحتياجات المعاقين، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، 2009م.**

[5] Motseotsile Clement Marumoagae. LLB (WITS), LLM (NWU), LLM Candidate (WITS), Certificate in Advanced Broadcasting Law (Mandela Institute/WITS). Candidate Attorney, Benoni Justice Centre, Legal Aid South Africa. Email: djdialogue@gmail.com.

رابعًا: أهداف الدراسة

1- دراسة القوانين المحلية المتعلقة بالاشخاص ذوي الاعاقة.
2- معرفة مدى تطبيق القوانين على ارض الواقع ومدى ملاءمتها وشموليتها لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
3- التعرف على فئات الاشخاص ذوي الاعاقة القادرين على احداث تغيير في التنمية المستدامة والحد من نسبة البطالة.
4- اقتراح فرص التحسين الممكنة من اجل النهوض بواقع الاشخاص ذوي الاعاقة في سبيل تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

خامساً: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الاتي:

1- من خلال اطلاعنا على هذا الملف الهام في فلسطين بحكم عملنا ومتابعتنا وتعاملنا المباشر مع هذه الفئات، وايمانا منا بامكانية إحداث تغيير على مستوى الوطن.
2- يعتبر موضوع تحقيق اهداف التنمية المستدامة لفئات من الاشخاص ذوي الاعاقة في فلسطين من المواضيع الحديثة نسبياً.
3- رفد الباحثين بمرجع عملي اضافي عن تحقيق اهداف التنمية المستدامة لفئات من الاشخاص ذوي الاعاقة في فلسطين، كما يمكن ان تمثل هذه الدراسة بداية لدراسات اخرى.
4- مساعدة اصحاب القرار في رسم السياسات العامة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة لفئات من الاشخاص ذوي الاعاقة في فلسطين.

سادساً: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع الحكومي الفلسطيني من خلال دور كل من ديوان الموظفي العام في الاشراف على الدوائرة الحكومية ومعرفة مدى تطبيقها لقانون الخدمة المدنية فيما يتعلق بالاشخاص ذوي الاعاقة ووزارة العمل في الاشراف على الجهات غير الحكومية ومدى تطبيقها قانون العمل فيما يتعلق بالاشخاص ذوي الاعاقة.

سوف يتم دراسة هذا الموضوع بناء على تصنيفات الاعاقة وفقا للتصنيف التربوي من حيث القابلين للتعليم والقابلين للتدريب وكذلك الاعتماديين من خلال التأهيل.

سادساً: منهجية الدراسة

بهدف معالجة مشكلة هذه الدراسة وتحليلها، واختبار صحة الفرضيات المقدمة سنعتمد على المناهج المستخدمة في البحوث العلمية المعروفة، حيث سنعتمد في دراسة الفصول النظرية على المنهج الوصفي التحليلي، كما سنعتمد على المنهج الاستقرائي من خلال استعراض تحقيق اهداف التنمية المستدامة فئات الاشخاص ذوي الاعاقة وفقا للتصنيف التربوي.

سابعاً: أقسام الدراسة

وسيتم تقسيم الدراسة الحالية الى عدة فصول على النحو الاتي:

الفصل الأول: يشمل خطة الدراسة من حيث المقدمة، مشكلة الدراسة، فرضيات الدراسة، أهداف الدراسة، الدراسات السابقة، أهمية الدراسة، مجتمع الدراسة، منهجية الدراسة.

الفصل الثاني: الاشخاص ذوي الاعاقة وتصنيفات الاعاقة، الاستدامة والتنمية المستدامة، اهداف التنمية المستدامة بالنسبة لفئات الاشخاص ذوي الاعاقة وفقا للتصنيف التربوي فيما يتعلق بمجالي التعليم والعمل.

الفصل الثالث: دور ديوان الموظفين العام ووزارة العمل فيما يتعلق بالاشخاص ذوي الاعاقة وبعض الشراكات.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات، والمراجع والملاحق.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

مقدمة:

أولاً: تعريف الاشخاص ذوي الاعاقة، وتصنيفات الاعاقة.

ثانياً: تعريف الاستدامة والتنمية المستدامة.

ثالثاً: اهداف التنمية المستدامة بالنسبة لفئات الاشخاص ذوي الاعاقة وفقا للتصنيف التربوي فيما يتعلق بمجالي التعليم والعمل.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

مقدمة:

على مدى الاعوام الاخيرة شهد المجتمع الدولي تقدما ملحوظا في النهوض بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وتوالت الجهود من اجل تعميم قضايا الاعاقة وجعلها استراتيجية شاملة في برامج التنمية العالمية الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة باسلوب متكامل.

يُعد موضوعي الفقر والتنمية المستدامة من المواضيع التي تكتسب أهمية خاصة على الصعيدين الدولي والمحلي كونهما يرتبطان مع بعضهما بطريقة تلقائية ويهتمان بشكل مكثف بالمستوى المعيشي للموارد البشرية وخاصة ذوي الاعاقة منهم وكيفية تهيئة المستلزمات الضرورية لرفع المستوى المعيشي لهم مع الحفاظ على حق الاجيال القادمة من ذوي الاعاقة بالعيش بمستوى معيشي لائق وفقاً للمتغيرات البيئية.

وسوف نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على تعريف كل من الاشخاص ذوي الاعاقة والفقر والتنمية المستدامة واهدافها في الحد من الفقر لفئات من الاشخاص ذوي الاعاقة وفقا للتصنيف التربوي من خلال التعليم والتدريب المهني والعمل اللائق.

أولاً: تعريف الاشخاص ذوي الاعاقة، وتصنيفات الاعاقة.

عرفت المادة رقم (2) في البند رقم (1) الاشخاص ذوي الاعاقة هم اشخاص لديهم اعتلال غير مؤقت في وظائفهم البدنية او في قدراتهم الفكرية او صحتهم العقلية يكون له اثر سلبي على قدرتهم على المشاركة في المجتمع ويقصد بعبارة غير مؤقت فترة من المتوقع ان تزيد على ستة اشهر[6].

كما وعرفت المادة رقم (1) من قانون حقوق المعوق رقم 4 لسنة 1999 المعوق بانه: الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين[7].

وتعرف منظمة الصحة العالمية الاشخاص ذوي الإعاقة: الافراد الذين ليس لديهم القدرة على تلبية متطلبات أداء دورهم الطبيعي في الحياة، المرتبط بالعمر والجنس والخصائص الاجتماعية، والثقافية وذلك نتيجة للإصابة أو العجز في أداء الوظائف الفسيولوجية أو السيكولوجية[8]."

ويمكن ان نلخص تعريف الاشخاص ذوي الاعاقة بانهم الاشخاص الذين لا يستطيعون القيام بكل ما يقوم به الاشخاص غير ذوي الاعاقة مع توفر القدرة والرغبة للقيام به مما يحد من نشاطهم بوجه عام وبساهم في ابعادهم تدريجيا من نمط الحياة الاجتماعية العادية (اي مدى تأثير العجز او المرض على كل من الجانب الاجتماعي والاقتصادي).

---

[6] اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، مادة رقم 2(1)،2011، ص8.

[7] جريدة الوقائع الفلسطينية، العدد الثلاثون، قانون رقم 4 لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين في فلسطين،1999م.

[8] ابو النصر، مدحت، الاعاقة النفسية المفهوم والانواع وبرامج الرعاية، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، 2005م، ص122.

اما بالنسبة لتصنيف الاعاقة فهي عملية آلية لتنظيم وتبويب المعلومات المرتبطة بخصائص الفرد وحاجاته. ويشتمل نظام التصنيف الشائع في ميدان التربية الخاصة على تحديد فئة ينتمي إليها الفرد، ويرتبط ذلك بإعطاء مسمى أو وصف للفرد بناء على الفئة التي صدر حكم مهني بانتمائه إليها ، وذلك لمواجهة احتياجاتهم التربوية والتأهيلية. (الخطيب وآخرون، 2007)، إلا أن المشتغلون في مجال التربية الخاصة يتفقون على أربع محكات أساسية في تصنيف الاعاقات وهي الثبات وتجانس الخصائص الاساسية المميزة لكل إعاقة والاتساق المنطقي وترابط الدالالت الاكلينيكية التشخيصية (الزيات،2009)، فهناك التصنيف الطبي والتصنيف التربوي والتصنيف السلوكي.

ويستخدم التصنيف التربوي من الناحية التربوية للحكم علي مدى الصلاحية التربوية للفرد، وفقا لهذا التصنيف يتم توزيع الاشخاص ذوي الاعاقة العقلية إلى ثلاثة فئات اولا القابلين للتعليم وتتضمن هذه الفئة القابلين لاكتساب المهارات الاكاديمية الاساسية كالقراءة، الكتابة، الحساب وتتراوح درجة ذكائهم ما بين 50 و70 درجة، ثانيا فئة القابلين للتدريب وتتضمن هذه الفئة الاشخاص ذوي الاعاقة الذهنية الذين يعتقد أنهم غير قادرين على تعلم المهارات الاكاديمية بالرغم من قدتهم على اكتساب مهارات الاستقلالية بالاضافة إلى قابليتهم للتدريب واكتساب مهارات التأهيل المهني عند التدريب عليها وتتراوح درجات ذكاء هذه الفئة ما بين 25و50 درجة، حيث اكدت الدراسات على ضرورة الاهتمام بتعليم الاشخاص ذوي الاعاقة الذهنية وتدريبهم على المهارات الاكاديمية لتكون مخرجا لهم من جو الفشل الذي يحيط بهم في مجال التعليم الاكاديمي، وثالثا فئة الاعتماديين وتتضمن هذه الفئة الاشخاص ذوي الاعاقة الذهنية الذين تقل درجات ذكائهم عن 25 درجة ممن لا يستطيعون أداء المهارات الاساسية للحياة اليومية لذلك فهم في حاجة دائما للاعتماد

على غيرهم للوفاء بمتطلباتهم الاساسية، اما التصنيف السلوكي يحاول الحكم على الاشخاص ذوي الاعاقة الذهنية من خلال قدراتهم الحالية وسلوكياتهم التوافقية في البيت والمدرسة والمجتمع هذا بالاضافة إلى درجة الذكاء، وهذه الفئات سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة.

ثانياً: تعريف الاستدامة والتنمية المستدامة

تعني الاستدامة الاستغلال الامثل للموارد والامكانيات المادية والطبيعية والانسانية بشكل متوازن ومناسب مع البيئة الطبيعية بحيث يتم الاستفادة الى ماشاء الله من جميع الموارد الطبيعية الموجودة لانها ليست مُلكنا وحدنا ولكنها مُلكاً لكافة الاجيال وامانة في اعناقنا للاجيال القادمة مع ضمان استمرارية الحياة بشكل فعال بيئيا واقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا بدون اسراف أو اهدار للموارد المكتسبة[9].

اما التنمية المستدامة فقد ورد تعريفها في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م بالاتي هي التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[10]، وتشير التنمية الاقتصادية المستدامة إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث: البيئي والاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكييف ديناميكية للبدائل[11]، وهي بذلك توفر للأجيال المستقبلية نفس النوعية من الحياة والخيارات التي وفرتها الموارد الطبيعية للأجيال الحالية [12]، ان

[9] ابو علي، نايف بن نائل، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى،1432هـ ص 40.

[10] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت،1989،ص 69.

[11] دوناتو، رومانو الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة وزارة الرزراعة والاصلاح الزراعي منظمة الامم المتحدة، 2003، ص54.

[12] دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص79.

عدم ربط عملية التنمية بحل المشاكل الاجتماعية او تحقيق ادماج الفئات غير القادرة والمهمشة من الاشخاص ذوي الاعاقة وتمكينها من التكيف مع البيئة الاقتصادية عبر التصدي لاسباب الخلل والمعوقات[13].

ان مفهوم التنمية المستدامة يتميز بصفة تجعله مفهوما متفردا عن المفاهيم التنموية الاخرى، فهو لايرى في الانسان مجرد مورد او طاقة عمل او مجرد عنصر من عناصر الانتاج، بل يرى فيه كائنا اخلاقيا قادرا على الابداع، يشارك في حياة مجتمعه ويستثمر بيئته على اساس مبدأ التسخير لكافة الموارد لا التدمير، والاشخاص ذوي الاعاقة جزء من المجتمع الواجب الاستثمار فيه[14].

ثالثاً: اهداف التنمية المستدامة بالنسبة لفئات الاشخاص ذوي الاعاقة وفقا للتصنيف التربوي فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني والعمل وذلك من اجل القضاء على الفقر.

تتفق اهداف التنمية المستدامة مع اهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية في عام 1995 في التخفيف من وطأة الفقر والحد منه وتوسيع نطاق العمالة المنتجة وتوفير فرص العمل الكريم وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

وللحد من الفقر لا بد من الوقوف على معناه حيث عرف فيليب عطية الفقر في انه ندرة الموارد او تبديدها او توزيعها على نحو غير عادل حيث ان الفقر المقصود هنا بمعناه الشامل لا بمعناه

[13] ولد القابلة، ادريس، الفقر في بلادي، ناشري، سبتمبر2004، ص20.

[14] عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين، الطبعة الاولى 2016م، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ص23.

الشائع[15]، ويشير مفهوم الفقر إلى أبعاد متعددة تتجاوز مجرد الدخل المنخفض، فهو يعكس الصحة المعتلة والتعليم والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الإنسانية والسياسية، وحرمانه من الكرامة والثقة واحترام الذات، حيث أن الفقر ظاهرة مركبة لا يمكن اختزالها في بعد واحد فقط من أبعاد الحياة الإنسانية[16].

ولقد عايش المواطن انعكاسات مختلف السياسات المطبوعة "بالهاجس المحاسباتي" والتي تولي الاولوية للموازنات المالية على حساب الموازنات الاجتماعية والاقتصادية وتلك المرتبطة بمتطلبات التنمية المستدامة، ان الفاتورة ادتها ولا زالت تؤديها الفئات الاجتماعية المستضعفة والفقيرة من الاشخاص ذوي الاعاقة وذلك بمزيد من الفقر والحرمان والتهميش والحيف والبطالة وانسداد الافاق[17]، وهذا ما تم التأكيد عليه في دليل الفقر حيث ان المقارنات الدولية التي تتناول الفقر مُقاسا بمؤشرات مالية تكون خاطئة اساساً لانها تقوم على صحة افتراض وجود قوة شرائية ثابتة عبر كل الاوقات وفي جميع المناطق[18].

مشكلة الفقر هي من اهم التحديات الكبيرة التي تسعى الحكومات لمواجهتها وتعد لها الاستراتيجيات للتغلب عليها؛ وذلك لارتباطها بفئات اجتماعية لا يستهان بها ولكونها ظاهرة ذات ابعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية متعددة، كما ان استراتيجية القضاء على الفقر جزء من خطط

[15] فيليب عطية، امراض الفقر، عالم المعرفة، مايو 1992.
[16] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الفقر وطرق قياسه في الاسكوا، الامم المتحدة، 2003م، ص5.
[17] ولد القابلة، ادريس، مرجع سبق ذكره، ص23.
[18] خالد ابو اسماعيل واخرون، دليل الفقر المتعدد الابعاد للبلدان متوسطة الدخل، نيويورك، 2015، ص2..

التنمية المستدامة الامر الذي يشجع في نهاية الامر في المحافظة على كل من الموارد البشرية والطبيعية.

تعتبر كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية مكملة للاخرى ومؤثرة فيها، حيث تعتمد كل منها على الاخر لتحقيق هدف التنمية المستدامة فتعرف التنيمة الاجتماعية بانها تعمل على تنمية قدرات الفرد المختلفة الى اقصى حد ممكن، وتحقيق اقصى استثمار للطاقات والمهارات البشرية بحيث تعمل على تغيير اتجاهاته وقيمه فضلا عن تحسين ظروفه الصحية والتعليمية والبيئية فهي توفر المناخ الذي تتم فيه عملية التنمية الاقتصادية حيث ان العنصر البشري اداة التنمية الاقتصادية والمنتفع بها[19].

سنركز في هذا الفصل على حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وفقا للتصنيف التربوي في التعليم والتأهيل بالتدريب المهني كعامل من عوامل التنمية الاجتماعية اما التنمية الاقتصادية سيتم تسليط الضوء عليها من خلال التركيز على العمل اللائق، وذلك من اجل الانتقال من "الاجندة البنية" الى "الاجندة الخضراء" والتي تعني استخدام الموارد المتجددة بشكل مستدام مع الحفاظ على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة[20].

أ. الحق في التعليم والتأهيل وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة (الدمج الاكاديمي Mainstreaming) لتحقيق التنمية الاجتماعية.

[19] تباري، عواطف، مؤشرات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ، 1410هـ، ص24.

[20] ابو علي نايف بن نائل، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى،1432هـ ص 146.

قد يتساءل البعض عن قابلية الاشخاص ذوي الاعاقة وبخاصة ذوي الإعاقات الشديدة للتعلم، فيعرف التعلم بأنه تغير دائم نسبياً في الأداء نتيجة الخبرة كما تعرفه المراجع العلمية المتخصصة، فالأشخاص ذوي الاعاقة قادرون على التعلم، كما ان ذوي الإعاقات الشديدة جداً والمتعددة (الاعتماديين) يتعلمون بصعوبة بالغة، وببطء شديد، وبطرائق ووسائل غير تقليدية، ولكنهم في النهاية يتعلمون، وجدوى التعلم قضية نسبية فليس بالضرورة أن تطبق معايير تعلم الطلاب من غير ذوي الاعاقة للحكم على تعلم الطلاب ذوي الاعاقة، وقد حققت أساليب تعديل السلوك نجاحات ملموسة في تغيير سلوك الأشخاص ذوي الاعاقة وفي تعليمهم وتدريبهم، واستناداً إلى ذلك أصبح الباحثون والممارسون حالياً يشككون في فاعلية الأساليب المستخدمة في تدريب الأشخاص ذوي الاعاقة عندما يخفقون في إحراز تقدم كاف بدلاً من التشكيك في قابليتهم للتعليم، وهؤلاء هم فئة الاشخاص ذوي الاعاقة الذهنية القابلين للتعليم[21].

ان النزعة الانسانية الاخلاقية لا تفرق بين شخص ذوي اعاقة واخر من غير اعاقة، كما ان توحيد مجرى التعليم بينهم يُسهل انخراط الاشخاص ذوي الاعاقة في المجتمع وتحقيق فرص المساواة والمشاركة العامة في المجتمع، حيث يتضمن مفهوم الدمج الاكاديمي التحاق الطلبة من ذوي الاعاقة مع الطلبة من غير الاعاقة في الصفوف العادية طوال الوقت بحيث يتلقى كل منهم البرامج التعليمية المشتركة[22]، ويكون الدمج الاكاديمي مجديا اذا توفرت الظروف التي تساعد على انجاحه ومنها تقبل الطلبة من غير الاعاقة للطلبة ذوي الاعاقة في الصف العادي، وتوفير مدرس التربية الخاصة الذي يعمل جنبا الى جنب مع المدرس العادي لتوفير الاتجاهات الاجتماعية واجراء

[21] الدليل الموحد لمصطلحات الاعاقة والتربية الخاصة والتأهيل http://cfijdida.over-blog.com/article-3-110832873.html.

[22] الصمادي، علي محمد، اتجاهات المعلمين حول دمج الطلبة المعاقين في الصفوف الثلاثة الاولى مع الطلبة العاديين في محافظة عرعر،مجلة الجامعة الاسلامية(سلسلة الدراسات الانسانية)،م18،ع2،يونيو2010م، ص787.

وتصميم وتصحيح الامتحانات، ، ان كل ذلك يعمل على توفير الكلفة الاقتصادية لاقامة مراكز خاصة للاشخاص ذوي الاعاقة[23]، وتبني الدولة سياسة الدمج الاكاديمي يؤدي الى تغير الاتجاهات الاجتماعية نحو الاشخاص ذوي الاعاقة والنظرة الايجابية تجاههم، والدمج الاكاديمي يشمل مرحلتي كل من التعليم المدرسي والجامعي، وذلك بهدف القضاء على الموروث التعليمي السابق المتمثل في الامية ومن ثم التخفيف من وطأة الفقر، وبالمقارنة مع اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة نلاحظ اتفاق ما سبق مع نص المادة رقم (24) من الاتفاقية.

ان دمج الاشخاص ذوي الاعاقة في المدارس العادية ليكونوا على مقاعد الدراسة مع اخوانهم بحيث يبدأ الكل يتقبل الجزء منه، وذلك من خلال مواءمة المباني المدرسية مع احتياجات الاشخاص ذوي الاعاقة، بالاضافة لتوفير الكادر المؤهل للتعامل معهم، وذلك من اجل حل مشكلة الاعاقة والتي تكمن في المجتمع نفسه الذي يضع العراقيل امام الاشخاص ذوي الاعاقة مثل تبني بعض افراد المجتمع لمواقف سلبية تجاههم وفقا للنموذج الاجتماعي للاعاقة وتبني سياسة التعليم الشامل[24]، من خلال تأسيس المدارس الدامجة مع الاخذ بالاعتبار التعليم المعزز بالتكنولوجيا المساعدة، وضمان التعلم المستمر طوال الحياة للاشخاص ذوي الاعاقة[25]، وهنا نلاحظ اتفاق ما سبق مع نص المادة رقم (21) من اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة .

[23] **الروسان، فاروق، قضايا ومشكلات التربية الخاصة، دار الفكر، عمان، الطبعة الثالثة، 2013، ص 32.**

[24] **الاستراتيجية الوطنية للاعاقة 2014-2018، الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ص7.**

[25] عيد، نبيل، التعليم المعزز بالتكنولوجيا للاشخاص ذوي الاعاقة، المجلة العربية للمعلومات، م25،عدد خاص،2015، ص81.

ولا بد من توفير التسهيلات والادوات اللازمة للاشخاص ذوي الاعاقة من اجل تعزيز الابداع من خلال غرفة المصادر في المدارس التي تتوفر فيها المواد الدراسية المكتوبة بلغة برايل والكتب الناطقة وكذلك معلم التربية الخاصة المؤهل للتعامل مع الكتب وللتعامل مع الاشخاص بلغة الشفاه او لغة الاشارة او ابجدية الاصابع او باستخدام اجهزة الكمبيوتر الناطقة[26]، ونرى ان هذا يتفق مع نص المادة رقم (21) من اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة

كما ينبغي ان توجه المناهج التعليمية لتوعية الطلبة من غير ذوي الاعاقة والطلبة من ذوي الاعاقة بدورهم البناء في عملية التنمية المستدامة من حيث انها تقوم على تمكين هؤلاء الطلبة على تعلم الربط بين اهتمامات التعلم الوصفي من اجل التنمية بتقديم افكار للاستجابة لقضايا البيئة المحلية وكذلك الربط بين عمليات التعلم (قراءة وكتابة وحساب) لتحسين نوعية الحياة انطلاقا من تعزيز الشعور بالمسؤولية والمشاركة في حل المشكلات البيئية.

ان التحدي الرئيسي في البلدان متوسطة التنمية هو اصلاح التعليم بعد الثانوي خاصة للاشخاص ذوي الاعاقة وذلك لتحقيق التوازن المطلوب بين المتخصصين والفنيين، كما ينبغي الاهتمام بتحسين ملاءمة ونوعية البحوث التي تعدها الجامعات والمعاهد المتخصصة لكي تصبح منتجا هاما للمعرفة عالية الجودة وهو ما يعرف بأوعية فكر Think Tank، فمن شأن هذا ان يعزز الانتقال الى الاقتصاد القائم على المعرفة وان يوفر فرص عمل لمن لديهم مستويات عالية من التحصيل العلمي[27]، بحيث يواكب سوق العمل التطورات المعرفية والعلمية، ويستجيب لقوة العمل الناتجة عن

[26] الروسان، فاروق، قضايا ومشكلات التربية الخاصة، دار الفكر، عمان، الطبعة الثالثة، 2013، ص45.
[27] مصطفى، عدنان ياسين، التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ص253.

هذه التطورات، وهذا ما يطمح اليه الاقتصاد الفلسطيني على المدى الابعد في ان يصبح اقتصادا مبنيا على المعرفة[28]، حيث تقاس قوة الدولة برصيدها المعرفي، وذلك لان مجتمع المعرفة والمعلومات يرتبط بمفهوم مجتمع التعلم الذي يجعل كل شي فيه فرصا لتعلم الفرد ليعرف وليعيش مع الاخرين ويتعلم لتحقيق ذاته ويكون هذا التعليم مستمر طوال الحياة.

ان العلاقة بين التعليم والفقر علاقة جدلية، حيث لوحظ ان هناك علاقة عكسية بين مستوى التحصيل العلمي والفقر، كما ان وضع التعليم متدن جدا عند الاسر الفقيرة، وظهر الارتباط الوثيق بينه وبين الحالة المادية للاسرة وتسرب الطلبة من المدرسة على الرغم من توفر فرص التعليم الالزامي المجانية وذلك بسبب اضطرار الاطفال ذوي الاعاقة للعمل من اجل المساعدة في توفير الحاجات الاساسية للاسرة وبعضهم اتخذ من اعاقته مهنة لكسب قوت يومه، وكمصدر اساسي لرزق اسرته، كما ان العائد المادي الذي يحصل عليه الطفل ذوي الاعاقة يشجعه على ترك المدرسة[29]، ونص قانون المعاق الفلسطيني بالمادة رقم (10) على ضمان حق المعوقين في الحصول على فرص متكافئة للالتحاق بالمرافق التربوية والتعليمية وفي الجامعات ضمن إطار المناهج المعمول بها وإعداد المؤهلين تربوياً لتعليم المعوقين

فالتعليم هو اهم عنصر في تنمية راس المال البشري وخاصة بالنسبة للاشخاص ذوي الاعاقة وذلك لدمجهم وتمكينهم من اجل تحقيق التنمية المستدامة لبناء مستقبل افضل وذلك من خلال قيام الجيل الحالي بالعمل على تحقيق نوعية افضل لحياة الاجيال الحالية واللاحقة لذلك فان المطلوب احداث

[28] اجندة السياسات الوطنية الفلسطينة 2017-2022، ص16.

[29] http://dr-banderalotaibi.com/new/admin/uploads/4/2062010b2.pdf.

تحولات جذرية من اجل دمج وتمكين الاشخاص ذوي الاعاقة لتمكينهم من الانخراط في سوق العمل بكفاءة وفاعلية انطلاقا من عبارة (زرعوا فاكلنا ونزرع فيأكلون).

ان الاستبعاد الاجتماعي يحول دون وصول الاشخاص ذوي الاعاقة لمستوى من التعليم الجيد الدامج للاشخاص ذوي الاعاقة والمُكسب للاخرين القيم التي تجعلهم مرافقين جيدين لهم مما يؤدي اخيرا الى توفير فرص عمل موازية لهذا التعليم، حيث تهدف عملية التنمية المستدامة الى بناء الانسان المتكامل وتسعى الى خدمة المجتمع عن طريق الاستخدام الامثل للموارد البشرية والمادية التي يخصصها المجتمع لتعليم الاشخاص ذوي الاعاقة، حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية بشكل عام والاشخاص ذوي الاعاقة بشكل خاص العامل الحاسم في تحديد الافاق المستقبلية للمجتمع وارساء اسس استدامته تنمويا وفق برنامج تربوي متكامل.

ب.الحق في العمل (الدمج الاجتماعي Normalization)

الدمج الاجتماعي وسيلة لتحقيق التكامل الاجتماعي وأمر بالغ الأهمية لتعزيز مجتمعات مستقرة وآمنة وم نسجمة وسلمية وعادلة ولتحسين الترابط الاجتماعي من أجل تهيئة بيئة ملائمة للتنمية والتقدم، جود بيئة مؤاتية شرط مسبق بالغ الأهمية لتحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية، وأنه في حين أن النمو الاقتصادي أمر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع و التي يكون محورها الناس، يشكل عدم المساواة والتهميش المتأصلان عائقا أمام النمو المطرد والواسع النطاق المطلوب لتحقيقها ، وتسلم بضرورة تحقيق التوازن وكفالة التكامل بين التدابير الرامية إلى تحقيق النمو والتدابير الرامية إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية للتأثير في مستويات الفقر بشكل

عام كما ان تعزيز العمالة الكاملة والعمل الكريم يتطلب أيضا الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية المهارات للنساء والرجال

يعتبر التوظيف او التأهيل المهني هو القمة الرئيسية لاي سلم او نظام تعليمي فالفرد يتعلم ويكتسب المهارات اللازمة لكي يكون له في النهاية وظيفة مناسبة تكسبه صفة الاهمية وتمكنه ان يكون فردا نافعا في المجتمع، الا ان التمهيد للامور المهنية للاشخاص ذوي الاعاقة الذهنية يجب ان يبدأ بمرحلة مبكرة من حياته[30]، وتوفير الفرص المهنية المناسبة للاشخاص ذوي الاعاقة للعمل كافراد منتجين في المجتمع وقبولهم اجتماعيا من اجل تحقيق التنمية المستدامة وهذا هو المقصود بالدمج الاجتماعي، حيث تتحقق التنمية المستدامة من قبل الاشخاص ذوي الاعاقة وليس من اجلهم فقط، اي الانتقال بهم من ثقافة التهميش الى ثقافة التمكين، انطلاقا من شعار (لا احد خلف الباب، وفرص متساوية للجميع)، وهذا يتفق مع نص المواد رقم (5) و(12) و(19) و(5/24) من اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

ان إعداد الانسان وخاصة ذوي الاعاقة وحملهم الى العمل في القطاعات الرسمية وغير الرسمية امر حاسم في استعادة النشاطات الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة والحد من البطالة والفقر، بالاضافة لتعزيز المكانة الاجتماعية لهم بما يعطيه العمل من مكانة مميزة للاشخاص ذوي الاعاقة في بيئتهم الاجتماعي، لذا على الحكومة ان تقوم بدور مميز في تعزيز الشراكات بينها وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهي المهمة المركزية لاعادة الاعمار وتحقيق التنمية المستدامة خاصة

[30] القزاز، هديل واخرون، الفقر في فلسطين دراسة حالات، اب 1998م، ص 34.

بعد مراحل الصراع، فضلا عن الحاجة لسياسات وطنية شاملة تتعامل مع التجارة والصناعة والزراعة لدعم عمليات التنمية المستدامة[31]، وهذا يتطلب من ناحية أولى وجود السياسات المحلية والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الاقتصادي "المرشد بيئياً" ، أي التي تحقق المكاسب المثلى على كل من المدى القصير والطويل بما يمتلكه العالم من الموارد القابلة للتجديد ومن ناحية أخرى المشاريع التنموية الملائمة بيئياً والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن الأمر لا يقتصر على الحاجة للمعرفة المحلية فقط وإنما لمشاركة المستفيدين من الاشخاص ذوي الاعاقة في عملية التنمية المستدامة[32].

كما ان تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومة يؤدي الى توفير فرص عمل لائقة للشباب وخاصة ذوي الاعاقة منهم من خلال التنسيق مع البنوك ودعم تأسيس المشاريع الصغيرة لتحسين وضعهم المعيشي وتشجيع العمل الحر وهو امر اساسي لايجاد فرص عمل جديدة، وتبني مشاريع الدعم الاقتصادي من خلال مراكز تنمية وتطوير المهن الحرفية، والتي تهدف الى ايجاد فرص عمل مستدامة للاشخاص ذوي الاعاقة، حيث ان الهدف الاساسي للتنمية المستدامة هو خلق بيئة مواتية يستمتع الناس فيها بحياة طويلة وصحية ومثمرة[33].

ان التمويل الصغير الذي يعني تقديم الخدمات المالية للاشخاص ذوي الاعاقة المستبعدين من الوصول للخدمات التمويلية الرسمية يمكن ان يكون اداة قوية للحد من الفقر وخلق فرص عمل

[31] مصطفى، عدنان ياسين، التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ص 252.
[32] الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دوناتو رومانو، دمشق، كانون الاول 2003، ص52.
[33] مصطفى، عدنان ياسين، التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ص221.

جديدة بالاضافة لكل من الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية الاخرى، حيث ان استبعاد الاشخاص ذوي الاعاقة من الوصول للخدمات المالية هو عامل اساسي يحد من اندماجهم في العملية التنموية[34].

ولا يفوتنا ان نذكر هنا من لم يلتحق بقطار التعليم من الاشخاص ذوي الاعاقة فبدونهم لا يمكن لنا الاقلاع في افاق التنمية المستدامة لذا ينبغي على الدولة توفير الفرص المناسبة من خلال التأهيل والتدريب المهني ومن هنا كان لابد من المواءمة بين مخرجات التدريب المهني وحاجة سوق العمل، ويتمثل التأهيل المهني في المهارات المهنية الاولية اللازمة لاية مهنة لاحقة في المستقبل، وكذلك تنمية مهارات عادات العمل وحب العمل وتنمية مهارات المحافظة على ادوات العمل وتنظيمها، وذلك من اجل مساعدة الاشخاص ذوي الاعاقة على القيام بالعمل او المهنة التي تكفل له تحقيق ذاته وكسب قوته دون ان يكون عالة على احد من الناحية الاقتصادية ومن ثم مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تغطي برامج التأهيل المهني الفئات العمرية منذ سن الثامنة عشرة تقريبا وحتى اواسط العشرينات من العمر[35].

التشغيل المنزلي ويعني قيام الاشخاص ذوي الاعاقة ببعض الاعمال داخل المنزل ثم يتم تسويقها عن طريق الاخرين، والتشغيل التعاوني بحيث يتم تشغيلهم عن طريق المنظمات أو الجمعيات الاهلية، التشغيل في الورش المحمية وهناك التشغيل المدعوم وهو تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة مع الاشخاص من غير ذوي اعاقة مع تحمل الدولة جزءا من اجورهم وتحميل المؤسسات الخاصة

[34] فرحو، ميديا عيسى، ظاهرة الفقر وعلاقتها ببعض محددات التنمية البشرية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2011م، ص72.
[35] الروسان، فاروق، قضايا ومشكلات التربية الخاصة، دار الفكر، عمان2013 الطبعة الثالثة، ص 183.

الجزء الباقي وذلك بهدف تحمل الاشخاص ذوي الاعاقة مسؤوليات العمل كاملة فيما بعد، وهو مايسمى ايضا بالتوظيف البديل[36].

يساعد الاستثمار في التعليم والتأهيل واعادة التأهيل على رفع كفاءة استجابة الاشخاص ذوي الاعاقة لمتطلبات سوق العمل دائم التغيير، مما يعزز الانتاجية والدخل والحصول على فرص العمل بفضل قابلية التكييف مع المتغيرات والقدرة على الابتكار ويشكل التدريب وتنمية المهارات عناصر مهمة لتحقيق التنمية المستدامة ورفع الانتاجية والحد من الفقر[37].

لا بد من استراتيجيات واقعية للتشغيل تدعمها تشريعات مكافحة للفساد[38]، حيث ان استشراء ظاهرة الفساد المالي والاداري والتهرب الضريبي يوجد خللا في توجهات السياسة الكلية وتوزيع الموارد المالية وتشوهات في هيكلية السوق، حيث يعد الفساد ظاهرة مرضية اجتماعية تهدد المجتمع وتعرقل مسيرته التنموية وتساعد على تكريس الفقر وتزيد من نسب الفئات المحرومة وخاصة الاشخاص ذوي الاعاقة ويعمل عل توسيع مساحة التفاوت الطبقي اي الفجوة بين الفقراء والاغنياء.

واخيرا فالتحديات التي تناولت معالجة تشغيل الشباب ذوي الاعاقة اكدت ان الحلول لا تكمن بمجرد توليد المزيد من فرص العمل، ولكن بتعزيز فرص المساواة من خلال توفير فرص العمل الكريمة ذات الجودة العالية والمواكبة للتطورات في معدلات النمو السكاني السريع في قطاع الشباب وخاصة ذوي الاعاقة منهم، مما يتطلب ضرورة توجيه سياسة الاقتصاد الكلي لتكون اكثر دعما

[36] سليمان، خالد، التشخيص والتصنيف كأداة للتأهيل المهني للمعاقين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية،ع111، الطبعة الاولى، البحرين، 2016م، ص82.

[37] فرحو، ميديا عيسى، ظاهرة الفقر وعلاقتها ببعض محددات التنمية البشرية دراسة ميدانية،رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2011م، ص71.

[38] ورقة سياسات الفساد والمساءلة في العراق، اعداد ايمن احمد حمد الناشر مؤسسة فريدريش ايبريت، بغداد ايلول،2013.

للعمل على استيعاب الانماط الجديدة للتنمية بما في ذلك التأكيد على اهمية التعليم والتأهيل المهني وجعله من الاولويات لرفع جودة التعليم، والحد من التسرب المدرسي في وقت مبكر وتعزيز البقاء في المدارس، والقضاء على ظاهرة عمالة الاطفال التي تشكل انتهاكا صارخا لنصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ولقوانين العمل، وتبني مناهج تربوية معاصرة باعتبارها الاداة الرئيسية في عملية التنمية المستدامة، وتعزيز التعلم مدى الحياة وتنمية المهارات الحياتية وتشجيع روح المبادرة والابتكار ، والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم التعليمية من خلال الشراكات بين القطاع العام والخاص[39]، وهذا يتفق مع المادة رقم المادة رقم 10 من قانون المعاق الفلسطيني مجال التأهيل والتشغيل. إعداد كوادر فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات المعوقين وهذا يتفق مع نص المادرة رقم (26) بند رقم (2). ضمان حق الالتحاق في مرافق التأهيل والتدريب المهني.

الفصل الثالث

[39] مصطفى، عدنان ياسين، التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2016ص 173-174.

الاطار العملي للدراسة

دور كل من ديوان الموظفين العام ووزارة العمل الفلسطينية وقوانين كل منهما كأدة تشريعية لتحقيق التنمية المستدامة

مقدمة:

ان القطاع العام يقوم بدور هام بوصفه مصدر للعمالة ومهيئ للبيئة التي تؤدي لتوفير فرص العمل الكريم للاشخاص ذوي الاعاقة، كما يقوم القطاع الخاص بدور لا يقل اهمية عن دور القطاع العام وذلك بتوفير الاستثمارات الجديدة وتشغيل العمالة والتمويل لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا تنبع اهمية الشراكة بين كل من القطاع العام والخاص في هذا المجال.

أكد إعلان الأمم المتحدة (1975) على حق الأشخاص ذوي الاعاقة في التعليم والتدريب والتأهيل المهني والتوظيف، وغير ذلك من الخدمات التي تسرع بعملية إدماجهم في المجتمع من خلال الشراكات[40]، كما تبنى المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في العام 1955 التوصية رقم 99 الخاصة بالتأهيل المهني للمعوقين من حيث المشاركة الكاملة في فرص التدريب والعمل وخدمات التأهيل المهني وذلك لتيسير اعدادهم للعمل المناسب ولاحقا تبنى المؤتمر التوصية رقم 168 بشأن التأهيل المهني والعمالة للمعوقين تأكيدا على حق الاشخاص ذوي الاعاقة في الحصول على فرص التدريب والعمل على قدم المساواة مع غيرهم بحيث يتزامن التأهيل المهني مع تعزيز فرص العمل الحر، وهذا جاء متوافقا مع كل من قانون الخدمة المدنية الفلسطيني وقانون العمل وقانون حقوق المعوقين.

[40] اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3447د-30 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1975 http://hrlibrary.umn.edu/arab/b073.html .

ومن هنا نلاحظ اهتمام كل من التشريعات الدولية والمحلية في توفير العمل لذوي الاعاقة لضمان توفير حياة كريمة لهم، فهناك دول ادركت هذه الحقيقة مما انعكس الامر ايجابيا على الاشخاص ذوي الاعاقة واحدث تنمية مستدامة على كل من الصعيدين البشري والاقتصادي.

اولاً: ديوان الموظفين العام

الحصول على العمل هو من حق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب المادة (27) من الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، وإتاحة الفرصة لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية في سوق عمل وبيئة عمل كغيرهم من غير ذوي الاعاقة، وهذا يتفق مع قانون الخدمة المدنية الفلسطيني بشأن تشغيل ذوي الاعاقة وفقا لنص المادة رقم (34) من اللائحة الناظمة لقانون الخدمة المدنية الفلسطيني لسنة 2005م .

يقوم ديوان الموظفين العام بالاشراف والرقابة على مدى تطبيق قانون الخدمة المدنية من قبل الدوائر الحكومية، حيث ان تعيين نسبة 5% من الأشخاص ذوي الإعاقة في الإحداثيات السنوية حق نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية، ويقوم ديوان الموظفين بضمان تحقيق ذلك بإحتجاز النسبة المذكورة والإشراف على تنفيذها في كافة الدوائر الحكومية، أما التوظيف على النسبة داخل المؤسسات فيرتبط بالوظائف والشروط المطلوبة لشغلها وفقا لبطاقة الوصف الوظيفي.

اتخذ ديوان الموظفين العام الإجراءات الادارية للتأكد من توفير فرص عمل للاشخاص ذوي الاعاقة من خلال حجز احداثيات الوظائف في الدوائر الحكومية من خلال ادراجها في جدول تشكيلات الوظائف السنوية حيث لا يقتصر على الموظفين الدائمين بل يشمل موظفي المياومة والعقود والذي يصادق عليه رئيس دولة فلسطين بقرار بقانون كملحق للقرار بقانون بشأن الموازنة العامة السنوية بناء على تنسيب مجلس الوزراء، كما يقوم الديوان بالاشراف على الاعلانات الوظيفية الخاصة بذلك ونشرها على الموقع الالكتروني للديوان ومن ثم المشاركة في لجان الاختيار

للوظائف وذلك لضمان الالتزام بالنسبة المنصوص عليها في القانون، وهذا يتطلب المزيد من المتابعة والاشراف للتأكد من التزام جميع الدوائر بهذه الاحداثيات، اما الاطار العملي والنسب المئوية سوف يتم مناقشتها في المؤتمر واضافتها لاحقا للدراسة.

وسنلقي الضوء على قصتي نجاح يمكن الاستفادة منهما في فلسطين وهي مركز دراسات وبحوث الاعاقة في سوريا الاولى تمثلت في الربط بين التعليم باستخدام الحاسوب وبين مفهوم العمل عن بعد، في عام 2006 تم تدريب الطلاب ذوي الاعاقة على استعمال برامج التصميم الغرافيكي مثل ادوبي فوتوشوب وغيرها من البرمجيات حيث يقدمون اعمالهم من المنزل او من اماكن عملهم عبر قنوات التواصل الالكتروني، اما الثانية فتمثلت في تدريب 55 من المكفوفين وضعاف البصر على قارئ الشاشة والاملاء الصوتي وهو ما مكن من تأهيلهم اكاديميا ومهنيا، كما اتاح لعدد منهم تدريب اقرانهم المكفوفين[41]، وكذلك تجربة المملكة العربية السعودية حيث صدر القرار الوزاري رقم 792 الصادر بتاريخ 1438/12/28 هـ بشأن "برنامج العمل عن بعد" للاشخاص ذوي الاعاقة والاناث منهم[42]، والعمل على انشاء اكاديمية التليسنتر للمدربين والمتعلمين من ذوي الاعاقة وذلك لتقديم التعليم والتدريب المستمر للطلاب وتصدر لهم مثلا الرخصة الدولية للطلاب ذوي الاعاقة، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال المدرسة الوطنية للتدريب والادارة، حيث تشمل تدريب الاشخاص ذوي الاعاقة من خلال توفير كادر مؤهل لذلك.

واخيرا يمكن اثراء قانون الخدمة المدنية الفلسطيني باضافة عدد من النصوص القانونية فيما يتعلق بالاشخاص ذوي الاعاقة اسوة بالقانون المصري من حيث تخفيض ساعات العمل اليومية بمقدار ساعة للموظف ذي الاعاقة مدفوعة الاجر[43] (مادة 46)، واستحقاق الموظف من ذوي الاعاقة اجازة اعتيادية سنوية مدتها خمسة واربعون يوما دون التقييد بعدد سنوات الخدمة(49)، ان يكون للموظف ذوي الاعاقة نسبة من الترقيات للوظائف الاشرافية في حال انطباق الشروط عليهم قياسا

[41] عيد، نبيل، التعليم المعزز بالتكنولوجيا للاشخاص ذوي الاعاقة، المجلة العربية للمعلومات، م25،عدد خاص،2015، ص81.

[42] https://teleworks.sa/?q=ar/files

[43] قانون رقم 81 لسنة 2016باصدار قانون الخدمة المدنية المصري، الجريدة الرسمية، ع43 مكرر(أ) في اول نوفمبر سنة 2016 ص 22-23.

لما لهم من نسبة في التعيين، اعفاء الموظف ذوي الاعاقة من الضريبة المفروضة على راتبه اضافة الى اعفائه من الضريبة حال اعالته لابن على الاقل من ابنائه ذوي الاعاقة، اعفاء الموظف ذوي الاعاقة من نسبة الاشتراك في التأمين الصحي، نقل الموظف ذوي الاعاقة لاقرب مكان عمل في محل اقامته، اما بالنسبة لقانون التقاعد الفلسطيني العام رقم (7) لسنة 2005م فانه يخلو من النص على حق الاشخاص ذوي الاعاقة، حيث لم يتم اعطائهم اولوية او ميزة ضمن نصوص هذا القانون ونقترح ان يكون سن تقاعد الموظف ذوي الاعاقة الخمسين سنة.

ثانياً: وزارة العمل والشراكة مع بنك فلسطين

تسعى وزارة العمل من خلال استراتيجية التشغيل الفلسطينية الى تعزيز قدرات سوق العمل وهياكله التنظيمية لرفع كفاءته في تنظيم وتطوير عمليات العرض والطلب، عبر خلق حالة من المواءمة بين احتياجات السوق ومخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني بما يتناسب مع الاهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال بناء نظام معلومات سوق العمل[44].

كما تقوم وزارة العمل الفلسطينية من خلال سياسة التفتيش بالمتابعة والاشراف على استيعاب المؤسسات الخاصة نسبة من الاشخاص ذوي الاعاقة لا تقل عن 5% من عدد العاملين فيها بما يتناسب مع طبيعة العمل مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم وفقا لنص المادة 13 من قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة2007م وكذلك المادة رقم 10 من قانون حقوق المعوقين الفلسطيني رقم4 لسنة1999م، وإعداد كوادر فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات ذوي الاعاقة، كما ان للاشخاص ذوي الاعاقة حق الالتحاق في مرافق التأهيل والتدريب المهني حسب القوانين واللوائح المعمول بها وعلى اساس مبدأ تكافؤ الفرص، دون ان يكون هناك برامج تدريب مهني خاصة بالاشخاص ذوي الاعاقة، تقوم الوزارة بمخاطبة ممثلي أصحاب العمل وأصحاب المؤسسات

[44] http://www.lmis.pna.ps/MainFile/emp-startegy.pdf.

والمصانع والمنظمات غير الحكومية، بشأن الالتزام بتشغيل نسبة من العمال ذوي الإعاقة، وصولاً إلى نسبة 5% من عدد العاملين لديهم.

حددت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في مادتها (26) حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التأهيل، بتوفير خدمات وبرامج شاملة للتأهيل وإعادة التأهيل وتعزيزها وتوسيع نطاقها، ونلاحظ هنا انه لم يتعرض قانون العمل الفلسطيني لحق الاشخاص ذوي الاعاقة في التدريب المهني لتوفير فرص عمل مناسبة لهم، كما انه لم يركز على مؤهلاتهم وقدراتهم بل اكتفى بالتركيز على ملاءمة العمل لاعاقتهم، ونرى هنا ضرورة ان يكون التشغيل على اساس قدراتهم على العمل وليس على اساس اعاقتهم، كما ان هذا الالتزام هو اخلاقي ولا يرتقى الى مستوى الوجوب حيث لا يوجد اية عقوبات على عدم الالتزام.

اكدت المادة رقم 10 من قانون حقوق المعاقين الفلسطيني على تشجيع تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات الا انه لم يتم توضح هذه النسبة في اللائحة الناظمة للقانون كما انه لم يتم الاشارة الى خصم نسبة من ضريبة دخل تلك المؤسسات الملزمة بدفعها للدولة، كما ان المادة 12 من اللائحة الناظمة للقانون تنص انه على كل شركة او مؤسسة لا توظف اشخاصا معوقين دفع بدل راتب المعوق الى صندوق خاص للمعوقين الا انه لم يتم انشاء هذا الصندوق والذي يمكن ان يكون الممول لجزء من رواتب الاشخاص ذوي الاعاقة في مؤسسات خاصة اخرى وفقا للتشغيل المدعوم من الحكومة، حيث ان الهدف من هذا الاجراء هو توفير فرص عمل للاشخاص ذوي الاعاقة، ووفقا لنص المادة رقم (77) من قانون الخدمة المدنية فان كل دائرة حكومية تحتفظ بحساب خاص بحصيلة عقوبات الخصم الموقعة على الموظفين ويكون الصرف للاغراض الاجتماعية او الثقافية او الرياضية ويمكن ان تخصص مبالغه لتمويل جزء من رواتب الاشخاص ذوي الاعاقة من اجل تشغيلهم في مؤسسات خاصة وفقا للتشغيل المدعوم من الحكومة.

ان وزارة العمل مختصة بالعمل على تطوير بيئة العمل في فلسطين وتوفير فرص العمل لجميع الشرائح الاجتماعية لا سيما الاشخاص ذوي الاعاقة وبناء عليه تم تنفيذ مشروع تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة من خلال التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة بحيث يكون التمويل من جانب بنك فلسطين وتقديم الافكار بشأن المشاريع التنموية والانتاجية والخدماتية ودراسات الجدوى من قبل الاشخاص ذوي الاعاقة عن طريق وزارة العمل، وذلك بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ2017/2/8م لتمويل كل من المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للاشخاص ذوي الاعاقة –وبما لا يتعارض مع اعاقتهم– بفائدة تساوي صفر، حيث تهدف هذه المذكرة الى ادماج الاشخاص ذوي الاعاقة في سوق العمل وتوسيع ونشر ثقافة العمل الحر وتشجيع الابداع لديهم والمساهمة في استيعاب القوى العاملة المحلية وتوفير فرص تشغيلية للاشخاص ذوي الاعاقة والارتقاء بمهاراتهم من خلال زيادة قدراتهم التنافسية في اسواق العمل المحلية والاقليمية بالاضافة الى زيادة اعداد المشروعات الناشئة داخل الوطن وما يترتب عليه من تحقيق التنمية المستدامة.

كان عدد المشاريع التي تم تمويلها من بنك فلسطين بالتعاون مع وزارة العمل للاشخاص ذوي الاعاقة 24 مشروع في عام 2017م، وزاد عدد المشاريع التي تم تمويلها في عام 2018 الى 70 مشروع قائم.

وهنا نعرض تجربة الاردن بشأن مبادرة نرعاهم فيبدوعون والتي تم تنفيذها بناء على الاتفاقية الموقعة بين وزارة العمل والجمعية الاردنية لمصدري الالبسة الجاهزة بتاريخ 2018/1/3 والتي تستهدف دمج الاشخاص ذوي الاعاقة وذلك بعد تدريبيهم على مهن الخياطة والتشطيب تمهيدا لتشغيلهم في المصانع وتقوم وزارة العمل بتدريب اصحاب العمل على دليل تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة وتقديم الاستشارة بخصوص الترتيبات المعقولة الواجب توفرها في بيئة العمل، وتقوم الوزارة بالزام اصحاب العمل بتطبيق النسبة القانونية لتشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة وكذلك تشارك الوزارة في لجنة تكافؤ الفرص المشكلة بموجب قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة رقم 20 لسنة2017م.

وكذلك قامت وزارة العمل الاردنية في تنفيذ مشروع التمكين الاقتصادي والمشاركة المجتمعية للاشخاص ذوي الاعاقة الموقع بين وزارة العمل وجايكا 2017-2020 حيث تم التعاون مع جمعية اهالي واصدقاء الاشخاص ذوي الاعاقة للاطلاع على الية ربط الاشخاص ذوي الاعاقة بالعمل من خلال مدرب العمل المعتمد من الوزارة حيث تم تدريب 13 مدرب معتمد للتدريب على افضل الممارسات للتعامل مع كافة القضايا المتعلقة بالاشخاص ذوي الاعاقة كما يوجد في مديرية التشغيل في وزارة العمل قسم تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة لمتابعة كافة الامور التي تتعلق بهم[45]، كما تصدر بشكل دوري نشرات توعوية يتم ادراجها على الموقع الرسمي لوزارة العمل ومشاركتها الجهات ذات الصلة لرفع الوعي حول قضايا تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة، وفي نهاية كل سنة تقوم وزارة العمل بتكريم الشركات المتعاونة في مجال تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة.

التوصيات

1. تخفيض ساعات العمل اليومية بمقدار ساعة للموظف ذوي الاعاقة مدفوعة الاجر.

[45] نشرة توعوية حول قضايا الاعاقة 31اذار 2019 العدد 34 نشرة دورية لقسم تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة في وزارة العمل الاردنية .http://www.mol.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=216

2. استحقاق الموظف من ذوي الاعاقة اجازة اعتيادية سنوية مدتها خمسة واربعون يوما.
3. للموظف ذوي الاعاقة نسبة من الترقيات للوظائف الاشرافية
4. اعفاء الموظف ذوي الاعاقة من الضريبة المفروضة على راتبه، ومن نسبة الاشتراك في التأمين الصحي.
5. تبني استراتيجية التعليم باستخدام الحاسوب ومفهوم العمل عن بعد.
6. انشاء اكاديمية التليسنتر للمدربين والمتعلمين من ذوي الاعاقة وذلك لتقديم التعليم والتدريب المستمر لذوي الاعاقة.
7. وجود برامج تدريب مهني خاصة بالاشخاص ذوي الاعاقة والنص على حقهم بذلك في قانون العمل الفلسطيني.
8. اعداد نشرات توعوية دورية خاصة بالاشخاص ذوي الاعاقة يتم ادراجها على الموقع الرسمي لوزارة العمل الفلسطينية.
9. انشاء صندوق خاص للمعوقين بحيث يكون الممول لجزء من رواتب الاشخاص ذوي الاعاقة في المؤسسات الخاصة.
10. تحديد نسبة الخصم من ضريبة الدخل على مرتبات الاشخاص ذوي الاعاقة لتلك المؤسسات، اضافة الى تحديد نسبة يتم خصمها من ضريبة دخل المؤسسات الملزمة بدفعها للدولة.
11. تخصيص نسبة معينة من موازنة الدوائر الحكومية السنوية للاشخاص ذوي الاعاقة.
12. تأمين الاستفادة من التكنولوجية الحديثة في برامج تدريب وتأهيل المعاقين.
13. توفير الظروف المناسبة لنجاح مبدأ الدمج الشامل للمعاقين في الفصول العادية وفي المجتمع، وفي مواقع العمل.
14. تطويـع البنيـة التحتيـة لتسـهيل ادمـاج الطلبـة ذوي الاعاقـة، واعتماد برامج تعزز البنية التحتية الصديقة للاشخاص ذوي الاعاقة.

15. إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بكل فئات التربية الخاصة تساعد على إعداد الكوادر المؤهلة لكل فئة.

16. ضمان حق الشخص المعاق في التعليم عن طريق إصدار التشريعات اللازمة لضمان دمج المعاق في المؤسسات التعليمية.

17. تأسيس قاعدة بيانات عن حجم الاعاقة فى فلسطين موزعاً لفئات السن والنوع ومصنفة طبقا لنوع الاعاقة و وفقا للتقسيم الجغرافي

المراجع

الكتب والمجلات

1. ابو النصر، مدحت، الاعاقة النفسية المفهوم والانواع وبرامج الرعاية، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، 2005م.
2. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت،1989.
3. دوناتو، رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة وزارة الرزراعة والاصلاح الزراعي منظمة الامم المتحدة، 2003.
4. ولد القابلة، ادريس، الفقر في بلادي، ناشري، سبتمبر 2004.
5. عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين، الطبعة الاولى 2016م، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان–الاردن.
6. فيليب عطية، امراض الفقر، عالم المعرفة، مايو 1992.
7. تباري، عواطف، مؤشرات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ، 1410هـ.
8. الصمادي، علي محمد، اتجاهات المعلمين حول دمج الطلبة المعاقين في الصفوف الثلاثة الاولى مع الطلبة العاديين في محافظة عرعر،مجلة الجامعة الاسلامية(سلسلة الدراسات الانسانية)،م18،ع2، يونيو2010م.
9. الروسان، فاروق، قضايا ومشكلات التربية الخاصة، دار الفكر، عمان، الطبعة الثالثة، 2013.
10. عيد، نبيل، التعليم المعزز بالتكنولوجيا للاشخاص ذوي الاعاقة، المجلة العربية للمعلومات، م25، عدد خاص،2015.
11. مصطفى، عدنان ياسين، التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2016م.
12. القزاز، هديل واخرون، الفقر في فلسطين دراسة حالات، اب 1998م.
13. سـليمان، خالد، التشـخيص والتصـنيف كأداة للتأهيل المهني للمعاقين، سـلسـلة الدراسات الاجتماعية والعمالية،ع111، الطبعة الاولى، البحرين، 2016م.

رسائل الماجستير

1. عوادة، رنا، دمج المعاقين حركيا في المجتمع المحلي بيئيا واجتماعيا دراسة حالة في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2007م.
2. النجار، احمد، الوضع القانوني لاحتياجات المعاقين، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، 2009م.
3. Motseotsile Clement Marumoagae. LLB (WITS), LLM (NWU), LLM Candidate (WITS), Certificate in Advanced Broadcasting Law (Mandela Institute/WITS). Candidate Attorney, Benoni Justice Centre, Legal Aid South Africa. Email: djdialogue@gmail.com
4. ابو علي، نايف بن نائل، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى،1432هـ.
5. فرحو، ميديا عيســـى، ظاهرة الفقر وعلاقتها ببعض محددات التنمية البشـــرية دراســـة ميدانية،رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2011م

التقارير والقوانين

1. اجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017–2022، فلسطين.
2. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشأت2017، شباط 2018، فلسطين.
3. اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، مادة رقم 2(1)،2011.
4. جريدة الوقائع الفلسطينية، العدد الثلاثون، قانون رقم 4 لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين في فلسطين،1999م.
5. قانون رقم 81 لسنة 2016باصدار قانون الخدمة المدنية المصري، الجريدة الرسمية، ع43 مكرر(أ) في اول نوفمبر سنة 2016
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الفقر وطرق قياسه في الاسكوا، الامم المتحدة، 2003م.

7. خالد ابو اسماعيل واخرون، دليل الفقر المتعدد الابعاد للبلدان متوسطة الدخل، نيويورك، 2015.
8. الاستراتيجية الوطنية للاعاقة 2014–2018، الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
9. ورقة سياسات الفساد والمساءلة في العراق، اعداد ايمن احمد حمد الناشر مؤسسة فريدريش ايبريت، بغداد ايلول،2013
10. اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3447د–30 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1975

المراجع الالكترونية

1. نشرة توعوية حول قضايا الاعاقة 31اذار 2019 العدد 34 نشرة دورية لقسم تشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة في وزارة العمل الاردنية http://www.mol.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=216.
2. http://www.lmis.pna.ps/MainFile/emp-startegy.pdf.
3. الدليل الموحد لمصطلحات الاعاقة والتربية الخاصة والتأهيل http://cfijdida.over-blog.com/article-3-110832873.html.
4. http://dr-banderalotaibi.com/new/admin/uploads/4/2062010b2.pdf
5. https://teleworks.sa/?q=ar/files
6. http://hrlibrary.umn.edu/arab/b073.html.